

عبد الباسط خلف*

فلسطين في ٣ أشهر: مجازر ومجاعة في غزة**

حتى نهاية الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠٢٤، يكون قد مر على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أكثر من ١٥٠ يوماً بات فيها الدمار شبه شامل، وفاق عدد الشهداء ٣٠,٠٠٠ شهيد، والجرحى أكثر من ٧٠,٠٠٠ جريح، فضلاً عما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ مفقود، ونحو ٧٠٪ من الشهداء والجرحى والمفقودين هم من الأطفال والنساء وكبار السن.

على أن الأشهر الثلاثة التي يتناولها هذا التقرير، هي الأقسى مقارنة بتلك التي سبقتها، وخصوصاً منع الغذاء والماء والدواء عن القطاع عامة، وشماله خاصة، الأمر الذي تسبب بمجاعة باتت مرئية من خلال الأطفال الذين يُنقلون إلى المستشفيات التي لم تعد قادرة أصلاً على تقديم الخدمات الصحية بسبب الحصار واستهدافها المتكرر، فما يُنقل من صور وفيديوهات يُظهر أجساداً هزيلة جفّت فيها السوائل. والمشاهد الأكثر وحشية، هي تلك الاستهدافات الصهيونية المباشرة بمدافع الدبابات والرشاشات وبواسطة المسيرات، لمئات الفلسطينيين الجوعى الذين ينتظرون قوافل المساعدات الضئيلة العدد، وكان أكثرها وحشية مجزرة دوار النابلسي في مدينة غزة في ٢٩ شباط/فبراير، والتي استشهد فيها أكثر من ١١٢ فلسطينياً، وأصيب نحو ٨٠٠ آخرين فيما يُعرف بـ "مجزرة الطحين".

ولم تكن الضفة الغربية بدورها بعيدة عن الممارسات الإبادة للشعب الفلسطيني، إذ لم تترك قوات الاحتلال والمستوطنون الصهيونيون قرية أو مدينة أو حقلاً في الضفة إلا اقتحموها، وعاثوا فساداً في بُنيانها التحتي، مستهدفين الناشطين والمدنيين، ولا سيما الأطفال منهم.

* إعلامي وباحث فلسطيني مقيم في جنين.

** خلافاً للتقارير السابقة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ونظراً إلى العدد غير المسبوق من الشهداء في القطاع، ووجود كثير من المفقودين تحت الأنقاض، ولعدم توفر بيانات نهائية بشأن الأعداد المرشحة للارتفاع، لا يتضمن هذا التقرير أسماء الشهداء خلال ٣ أشهر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ - شباط/فبراير ٢٠٢٤).

ويسعى التقرير للوصول إلى بيانات وإحصاءات وأرقام موثوق بها ودقيقة، وترتكز المجلة في معطياتها على البيانات الرسمية اليومية والدورية لوزارة الصحة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، والمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، ووزارات: الإعلام، والتربية والتعليم، والصحة، والأوقاف والشؤون الدينية، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومحافظة القدس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين.

وعلى الرغم من وحشية العدوان الإسرائيلي، والتآمر الدولي المساهم فيه، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال صامداً، ومقاومته تقاتل بما ملكت، موقعة خسائر فادحة بين ضباط وجنود الاحتلال. وفيما يلي تفصيلات لأهم الأحداث التي جرت في ثلاثة أشهر.

كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٣

أكثر من ٧٠٠٠ شهيد في غزة، و٧٢ في الضفة

خلال كانون الأول / ديسمبر، استمر عدوان جيش الاحتلال الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، وطال البشر والحجر والشجر، مخلّفاً فظائع إنسانية ودماراً كبيراً. وأسفرت المجازر الوحشية التي ارتكبتها جيش الاحتلال عن استشهاد أكثر من ٧٠٠٠ مواطن في كانون الأول / ديسمبر وحده، الأمر الذي رفع عدد الشهداء منذ بداية العدوان في ٧ تشرين الأول / أكتوبر إلى أكثر من ٢٢,٠٠٠، وفي تقديرات أولية، فإن نحو ٧٠٪ منهم هم من النساء والأطفال والمسنين. ونفذ الاحتلال منذ بداية العدوان حتى نهاية سنة ٢٠٢٣ نحو ١٨٣٨ مجزرة، ووصل عدد الشهداء إلى ٢٨,٩٧٨ شهيداً ومفقوداً، بينهم ٢١,٩٧٨ شهيداً وصلوا فعلاً إلى المستشفيات، منهم ٩٢٨٠ من الأطفال، و٦٦٠٠ من النساء، و٣٢٦ من الطواقم الطبية، و٤٠ من الدفاع المدني، و١٠٦ من الصحفيين، و٢٠٩ من الكادر التعليمي، و٣٦٧٩ طالباً، فضلاً عن ٧٠٠٠ مفقود، و٧٠٪ منهم من الأطفال والنساء. أمّا في الضفة الغربية، فاستشهد خلال كانون الأول / ديسمبر ٧٢ فلسطينياً، الأمر الذي يرفع عدد الشهداء فيها خلال سنة ٢٠٢٣ إلى ٥٣٦، بينهم ١٢٤ طفلاً دون ١٨ عاماً، و٤ فتيات، و٣٢٤ بعد ٧ تشرين الأول / أكتوبر.

وتوزع الشهداء في سنة ٢٠٢٣ على النحو التالي: ١٤٩ شهيداً في جنين؛ ٩٩ في نابلس؛ ٧٠ في طولكرم؛ ٤٥ في رام الله والبيرة؛ ٣٨ في القدس المحتلة؛ ٣٥ في الخليل؛ ٢٥ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ٢٠ في أريحا والأغوار؛ ١٨ في محافظة قلقيلية؛ ١٣ في بيت لحم؛ ٦ في سلفيت.

أكثر من ٢٠,٠٠٠ جريح

جرح خلال هذا الشهر في قطاع غزة أكثر من ٢٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني بقذائف الاحتلال وصواريخه وذخيرته. أمّا في الضفة الغربية فأصيب ٦٣٩ مواطناً، وهو ما يرفع عدد الجرحى منذ مطلع سنة ٢٠٢٣ إلى ٨٩٢١.

تدمير ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية كلياً أو جزئياً

خلال كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٣، دمر جيش الاحتلال في قطاع غزة أكثر من ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية كلياً أو جزئياً، أمّا منذ بداية العدوان فدمر الاحتلال ٦٥,٠٠٠ وحدة كلياً، و٢٩٠,٠٠٠ وحدة

جزئياً، منها: ١٣٠ مقراً حكومياً؛ ٩٣ مدرسة وجامعة دُمرت بشكل كلي؛ ٢٩٢ مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل جزئي؛ ١٢٠ مسجداً دمرها الاحتلال بشكل كلي؛ ٢١٢ مسجداً دُمرت بشكل جزئي؛ ٣ كنائس استهدفها الاحتلال ودمرها.

وألقى الاحتلال على غزة نحو ٦٥,٠٠٠ طن من المتفجرات، وتسبب بإخراج ٣٠ مستشفى و٥٣ مركزاً صحياً عن الخدمة، كما استهدف ١٥٠ مؤسسة صحية بشكل جزئي، ودمر ١٠٤ سيارات إسعاف بشكل كامل، بينما تعرّض ٢٠٠ موقع أثري وتراثي للتدمير، فضلاً عن تدمير ١٦٧ مؤسسة إعلامية ومقراً صحافياً بشكل كلي.

١٣٥٨ حالة اعتقال في الضفة

بلغت حالات الاعتقال في الضفة الغربية خلال كانون الأول/ديسمبر، ١٣٥٨ حالة، وارتفعت أعداد المواطنين الذين تعرضوا للاعتقال خلال سنة ٢٠٢٣ في الضفة الغربية إلى ٩٩٣٧ معتقلاً، بينهم أطفال ونساء وأسرى محررون، وجرى إطلاق سراح بعضهم لاحقاً. وأظهرت معطيات الاحتلال ارتفاع أعداد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين إلى ٨٦٠٠ منذ بدء العدوان على قطاع غزة.

وأفاد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بأن جيش الاحتلال اعتقل ما لا يقل عن ٩٠٠ فلسطيني في شمالي قطاع غزة، وذكر المرصد أن إسرائيل تحتجز معظم المعتقلين من غزة في قاعدة "زيكيم" العسكرية.

وأشار المرصد إلى أنه لا يوجد إحصاء دقيق لعدد المعتقلين، غير أن تقديرات أولية تشير إلى تسجيل أكثر من ٣٠٠٠ معتقل، بينهم ما لا يقل عن ٢٠٠ امرأة وطفلة.

١٤٥٩ انتهاكاً في الضفة

رُصد خلال هذا الشهر ١٤٥٩ اقتحاماً لمدن وبلدات ومخيمات في الضفة الغربية، بينما وصل عدد الاقتحامات الكلي منذ مستهل هذه السنة إلى ٩٦٠٦.

وسجلت سنة ٢٠٢٣ أعلى معدل انتهاكات إسرائيلية في حق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، مقارنة بالأعوام الخمسة الأخيرة.

وجرى توثيق نحو ٥٠,٣٩٣ انتهاكاً، شملت جميع أنواع الجرائم والانتهاكات، من قتل وإبعاد واعتقال وهدم للمنازل، فضلاً عن الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الأملاك، واعتداءات طالت قطاعي التعليم والصحة.

كما ارتفع عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى ليصل إلى ٥٤,٦٨٤ مستوطناً. وكانت محافظات نابلس والخليل ورام الله والبيرة الأكثر عرضة للانتهاكات الإسرائيلية خلال سنة ٢٠٢٣.

٤٩ هدماً في الضفة

نفذت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر ٤٩ عملية هدم لبيوت تركزت في محافظات الخليل والقدس وبيت لحم وجنين وطوباس والأغوار الشمالية، وشهد العام الماضي ٥١٤ عملية هدم، طالت ٦٥٩ منشأة وبيتاً في المحافظات الشمالية، بما فيها القدس المحتلة. وخلال سنة ٢٠٢٣، هدم الاحتلال ودمر ما يزيد على ١٢٠٠ مبنى ومنشأة بشكل كلي أو جزئي في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وذلك وفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

٢٢ شهيداً، و١٢,١٦١ اعتداء في الضفة خلال سنة ٢٠٢٣

خلال سنة ٢٠٢٣، نفذ جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين ١٢,١٦١ اعتداء في حق المواطنين وأملاكهم في مختلف المحافظات، سقط خلالها ٢٢ شهيداً. وسُجِلت ٥٣٠٨ اعتداءات بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ارتفاع قياسي يسجل في عام واحد. ونفذ جيش الاحتلال ٩٧٥١ اعتداء، وشنَّ المستوطنون ٢٤١٠ اعتداءات، بينما نفذ الجيش والمستوطنون ٢٠٦ اعتداءات.

وجاءت اعتداءات المستوطنين على المحافظات على النحو التالي: نابلس ٨٤٢؛ رام الله والبيرة ٤١٩؛ الخليل ٣٧٦؛ بيت لحم ٢٠٤؛ سلفيت ١٦٥؛ طوباس ١٣٧. كما تم تهجير ٢٥ تجمعاً بدوياً، ٢٢ منها بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وتضم التجمعات المهجرة ٢٦٦ عائلة، و١٥١٧ مواطناً معظمهم في شرقي رام الله والبيرة، وفي السفوح الشرقية، وتحديد الأغوار.

ووجهت سلطات الاحتلال ١٣٣٠ إخطاراً بهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، وهو عدد غير مسبوق، وتركزت الإخطارات في محافظات الخليل (٣٥٦)، وبيت لحم (٢٤٦)، وسلفيت (٢١٧)، فضلاً عن تنفيذ ٥١٤ عملية هدم طالت ٦٥٩ منشأة في المحافظات الشمالية بما فيها القدس المحتلة، وتسببت بفقدان ١٤١٦ مواطناً لمنازلهم ومنشأتهم. ووثقت ٣٧٩ عملية اعتداء على الأشجار أدت إلى تضرر واقتلاع وتحطيم ما مجموعه ٢١,٧٣١ شجرة، من ضمنها ١٨,٩٦٤ شجرة زيتون.

وتمت مصادرة ٥٠,٥٢٤ دونماً ضمن ٣٢ أمراً لوضع اليد استهدفت نحو ٦١٩ دونماً، و٤ أوامر استملاك بهدف الاستيلاء على نحو ٤٣٣ دونماً، وأمرين أعلننا ٥١٥ دونماً أراضي دولة، و٤ أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية تم الاستيلاء بموجبها على نحو ٤٩,٠٠٠ دونم. ودرست ما تسمى "الجان التخطيطية" لسلطات الاحتلال ١٧٣ من المخططات التنظيمية (إقليمية، وهيكلية، وتفصيلية).

وأقيمت ١٨,٦٢٥ وحدة استعمارية، وجرت المصادقة على بناء ٨١٣٧ وحدة جديدة، وإيداع ما مجموعه ١٠,٤٨٦ وحدة للمصادقة اللاحقة استهدفت ١٧,٨٨١ دونماً من أراضي المواطنين في مختلف المحافظات.

كما جرت إقامة ١٨ بؤرة استعمارية جديدة، ٨ منها بُعيد ٧ تشرين الأول/أكتوبر، و١٤ اتخذت شكل بؤر رعوية في مناطق النبي موسى، والجفتك، وطمون والناقورة/رامين، ودير استيا، ورمون ٢، وتَفُوع، وطوباس، والمغير، ومخماس، وبتير، وقصرة. فضلاً عن ٤ بؤر اتخذت شكل البؤرة السكنية، وأقيمت على أراضي قرى قريوت، وبيت ليد، والجفتك/عقربا، وقصرة.

وأقام الاحتلال ٦ بؤر استعمارية عشوائية، ٢ منها من خلال تعديل حدودها، وتقع جنوبي الخليل في مسافر يطا، و٤ بين محافظتي نابلس ورام الله والبيرة، وتحديداً تلك التي أقيمت كامتداد لمستعمرة "عيلي" من خلال إقرار مخططات هيكلية.

وهدم الاحتلال أكثر من ١٢٠٠ مبنى ومنشأة بشكل كلي أو جزئي في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وذلك وفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

ووصل عدد المستوطنين في نهاية سنة ٢٠٢٣ إلى ٧٤٠,٠٠٠ مستوطن، موزعين على ١٨٠ مستعمرة، و١٩٤ بؤرة، منها ٩٣ بؤرة رعوية وزراعية.

أكثر من ١٧٧٠ قتيلاً إسرائيلياً في غزة، و٤٣ في الضفة

وفق حصيلة نشرتها وكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس) في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، قُتل نحو ١١٤٠ إسرائيلياً بين جندي ومستوطن، في عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها "كتائب الشهيد عز الدين القسام" في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. كما قُتل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، ١٢٩ من الجنود والمستوطنين المحتجزين بين نحو ٢٥٠ أسرتهم فصائل المقاومة الفلسطينية من داخل المستعمرات والمعسكرات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، وذلك جزاء القصف الإسرائيلي على قطاع غزة في سياق الانتقام من عملية "القسام".

وارتفع إجمالي القتلى من جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥٠١ ضابط وجندي، كما وصل عدد القتلى من الجنود والضباط منذ بدء الاجتياح البري في قطاع غزة وفي العمليات على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، والذين سُمح بنشر أسمائهم، إلى ١٦٧ قتيلاً.

وشهدت الضفة الغربية خلال سنة ٢٠٢٣ مئات عمليات المقاومة النوعية والشعبية، أسفرت عن مقتل ٤٣ إسرائيلياً، وإصابة ٥٠٧ آخرين بجروح.

وجرى رصد ٢٠٥٣ اشتباكاً مسلحاً وعمليات إطلاق نار، و٤٦ عملية طعن أو محاولة طعن، و٢٥ عملية دهس أو محاولة دهس. وبلغت عمليات إلقاء أو زرع لعبوات ناسفة ٦٥٣ عملية، علاوة على ٢٨٤ عملية إلقاء لزجاجات حارقة، و١٢٩ عملية إلقاء لمفرقات نارية، و١٠٩ عمليات حرق لمنشآت وآليات وأماكن عسكرية، و٣٣٦ عملية تحطيم لمركبات ومعدات عسكرية لقوات الاحتلال.

أكبر حصيلة شهداء في فلسطين منذ النكبة

قال الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، إن حصيلة الشهداء في سنة ٢٠٢٣ هي الأكبر في فلسطين منذ نكبة ١٩٤٨.

فقد استشهد ٢٢,٤٠٤ منذ مطلع سنة ٢٠٢٣، منهم ٢٢,١٤١ شهيداً منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر،

٩٨٪ منهم في قطاع غزة، بينهم نحو ٩٠٠٠ طفل و٦٤٥٠ امرأة، بينما بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ٣١٩ شهيداً، منهم ١١١ طفلاً و٤ نساء. كما استشهد أكثر من ١٠٠ صحافي وفقاً لسجلات وزارة الصحة، في حين بلغ عدد المفقودين الذين جرى التبليغ عنهم في قطاع غزة أكثر من ٧٠٠٠ مفقود، منهم ٦٧٪ من الأطفال والنساء. ونزح ما يقارب ١,٩٠٠,٠٠٠ مواطن إلى داخل القطاع بعيداً عن أماكن سكنهم.

ووثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إنشاء أكثر من ١٢٠ مقبرة جماعية عشوائية في محافظات قطاع غزة لدفن قتلى الحرب الإسرائيلية.

وقال مدير المرصد رامي عبده إن الناس في القطاع لجؤوا إلى إنشاء مقابر جماعية عشوائية في الأحياء السكنية وأفنية المنازل والطرق وصلات الأفراح والملاعب الرياضية، في ظل صعوبة الوصول إلى المقابر الرئيسية والمنتظمة.

وإلى ذلك، قال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيليب لازاريني، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إن عدد القتلى من الأطفال والنساء في قطاع غزة يفوق عدد المدنيين القتلى خلال الحرب في أوكرانيا التي اندلعت منذ نحو ٢٢ شهراً.

وأضاف لازاريني، في مقابلة صحافية: "بكل المقاييس، الوضع في غزة غير مسبوق وصاعق"، مشيراً إلى أن "عدد القتلى من المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في غزة غير مسبوق".

وأكد المسؤول الأممي أن مستوى الدمار في غزة غير مسبوق أيضاً، إذ إن ٦٠٪ من البنية التحتية مدمرة، و٩٠٪ من سكان غزة أصبحوا نازحين.

٧٨٠٠ أسير فلسطيني حتى نهاية سنة ٢٠٢٣

وفقاً لبيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين حتى نهاية سنة ٢٠٢٣، فإن عدد الأسرى القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بلغ نحو ٧٨٠٠ أسير حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، بينهم ٧٦ أسيرة، و٢٦٠ طفلاً، كما بلغ عدد المعتقلين الإداريين (المعتقلون من دون تهمة) ٢٨٧٠ معتقلاً.

طوارئ مستشفى الشفاء تحوّل إلى "حمام دم"

أكدت منظمة الصحة العالمية أن قسم الطوارئ في مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة تحول إلى "حمام دم"، وبات يحتاج إلى "إعادة تأهيل" بعد تعرّضه لأضرار بالغة جراء القصف الإسرائيلي.

وأوضحت المنظمة أن فريقاً منها ومن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تمكّن من إيصال مواد طبية إلى مجمع الشفاء الواقع غربي مدينة غزة (شمال)، وهو أكبر مستشفيات القطاع.

وأشارت في بيان إلى أن "عشرات الآلاف من النازحين لجؤوا إلى هذا المجمع الذي "يفتقر" إلى المياه والغذاء.

وأضافت المنظمة أن المرضى الذين يعانون صدمات يتلقون العلاج على الأرض، وأن "وسائل تخفيف الألم محدودة جداً، بل حتى غير متوافرة".

تعطيش غزة وتجويعها

يعاني قطاع غزة أزمة حادة في الحصول على المياه، فقبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع نحو ٨٢,٧ ليترات في اليوم، لكن مع اندلاع العدوان، فإن الفرد بالكاد يستطيع الوصول إلى ما بين ١ و٣ ليترات في اليوم.

وانخفضت نسبة إمدادات المياه بمقدار ٩٠٪، وبالتالي فإن نسبة استهلاك المياه قلت بمقدار ٩٢٪ عما كانت عليه قبل العدوان، وهناك خط أنابيب واحد يزود المناطق الجنوبية فقط بنحو ١١٠٠ متر مكعب في الساعة، بينما تعاني المحافظات الشمالية من القطاع انعداماً تاماً من الوصول إلى المياه الآمنة.

وبات مواطنو قطاع غزة يفتقرون إلى أساسيات الحياة من مسكن ومأكل ومياه. إذ ذكرت الاونروا أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من المواطنين هم عرضة لخطر المجاعة، وأن سكان قطاع غزة يعانون جوعاً كارثياً، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة يُعتبر الآن من أكثر المناطق مجاعة في العالم.

وقال برنامج الغذاء العالمي إن أكثر من ربع سكان غزة استنفدوا إمداداتهم الغذائية، وباتوا يواجهون خطر الموت جوعاً، في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع الفلسطيني.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، حذّر كبير الخبراء الاقتصاديين في البرنامج، عارف حسين، من مجاعة شاملة خلال الأشهر الستة المقبلة إذا استمر تقييد وصول المساعدات الإنسانية، واصفاً الأزمة بأنها غير مسبوقة.

كما حذّر عارف من تفشي الأمراض بين سكان قطاع غزة على نطاق واسع، وذلك بسبب ضعف أجهزتهم المناعية، لأنهم لا يحصلون على ما يكفي من التغذية.

كذلك حذّر تقرير لوكالة "رويترز" للأنباء من أن الحرب في غزة تعطل إمدادات الغذاء، وأن العائلات النازحة تضي أياماً في البحث عن طعام.

وقالت الوكالة إن الجوع أصبح المشكلة الأكثر إلحاحاً بين المشكلات العديدة التي تواجه مئات الآلاف من الفلسطينيين النازحين في غزة، إذ لم تتمكن شاحنات المساعدات من جلب سوى جزء صغير مما هو مطلوب، كما أن التوزيع غير متكافئ بسبب فوضى الحرب.

وفضلاً عما سبق، أشارت البيانات الرسمية إلى تضرر ١٨٪ من المساحات الزراعية، وخصوصاً في محافظات شمالي غزة، إذ طال الضرر ٣٩٪ من المساحات الزراعية في محافظة شمالي غزة، و٢٧٪ في محافظة غزة.

كما أشارت بيانات التعداد الزراعي إلى أن ٣٢٪ من المساحة المزروعة في قطاع غزة هي في محافظة خان يونس، و٢٩٪ في محافظة شمالي غزة.

"التنفيذية" تجدد رفضها لمحاولات التهجير القسري

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية كانون الأول/ديسمبر برئاسة الرئيس محمود عباس في رام الله، وناقشت أوضاع الأراضي الفلسطينية في ظل استمرار العدوان والمجازر الوحشية في غزة والمدن والمخيمات والبلدات في الضفة الغربية، وما يرافقها من جرائم واعتداءات.

وجدت اللجنة رفضها محاولات التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني، وهو موقف تطابق مع الموقفين المصري والأردني. وأكدت استمرار التنسيق لتوحيد الموقف العربي من أجل مجابهة العدوان المدعوم من أميركا، والذي أثبت نتائجه مثلما جرى مؤخراً في الأمم المتحدة. ورفضت "التنفيذية" مبادرة مصرية تتحدث عن ٣ مراحل وتشكيل حكومة فلسطينية لإدارة الضفة وغزة بعيداً عن إطار مسؤولية المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كانون الثاني / يناير ٢٠٢٤

أكثر من ٥٠٠٠ شهيد في غزة و ٦٢ في الضفة

استمر عدوان جيش الاحتلال الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، خلال كانون الثاني / يناير، وتواصل ارتكاب المجازر وتدمير المباني والمنشآت واستهداف أشكال الحياة كافة. فقد قتلت آلة الحرب الإسرائيلية، خلال هذا الشهر، أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني في مدن ومخيمات وبلدات قطاع غزة. وسُجل في أنحاء متفرقة في محافظات الضفة الغربية استشهاد ٦٢ فلسطينياً خلال كانون الثاني / يناير ٢٠٢٤، بينهم ١٧ طفلاً دون الـ ١٨، و ٣ فتيات، و ٤ أشقاء، وشقيقان أعدمهما الاحتلال داخل مستشفى ابن سينا في جنين. وقدمت جنين العدد الأعلى من الشهداء بواقع ١٥ شهيداً، تلتها طولكرم بـ ١٤، ثم الخليل بـ ٩، وبعدها رام الله والبيرة بـ ٨، ونابلس بـ ٦، وقلقيلية بـ ٤، والقدس بـ ٣، وشهيد واحد في كل من محافظات: أريحا والأغوار، وبيت لحم، وطوباس والأغوار الشمالية.

أكثر من ٣٦,٠٠٠ جريح في غزة، و ٣٤٥ في الضفة

جرح هذا الشهر في قطاع غزة أكثر من ٣٦,٠٠٠ مواطن، وارتفع عدد الجرحى في القطاع منذ بداية العدوان إلى أكثر من ٩٢,٦٩٧، نحو ٧٥٪ منهم من النساء والأطفال، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من المفقودين تحت الأنقاض. أمّا في الضفة الغربية فأصيب ٣٤٥ فلسطينياً: ٧٥ في طولكرم؛ ٧١ في نابلس؛ ٥٩ في الخليل؛ ٤٤ في رام الله؛ ٣٩ في جنين؛ ١٧ في بيت لحم؛ ١٣ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ١٠ في قلقيلية؛ ٩ في سلفيت؛ ٨ في القدس.

مقتل ٢٤ جندياً إسرائيلياً في غزة في يوم واحد،

و ٥٦٠ منذ ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣

أكدت "كتائب الشهيد عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة "حماس"، أنها نفذت عملية

”معددة“، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، شرقي مخيم المغازي وسط قطاع غزة، أسفرت عن مقتل ٢١ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً.

وأوضحت القسام في بيان لها أنها استهدفت بقذيفة مضادة للأفراد، منزلاً شرقي مخيم المغازي كانت تتحصن في داخله قوة إسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى انفجار الذخائر التي كانت في حيازتها. كما دمرت دبابة كانت تؤمن القوة بقذيفة ”الياسين ١٠٥“، وفجرت أيضاً حقل ألغام بقوة إسرائيلية أخرى كانت موجودة في المكان نفسه.

وأعلن جيش الاحتلال في اليوم نفسه (٢٢ كانون الثاني/يناير)، مقتل ٣ ضباط في هجوم منفصل جنوبي غزة، ليرتفع عدد القتلى المعلن إلى ٢٤ ضابطاً وجندياً خلال ٢٤ ساعة، في أعلى حصيلة منذ الهجوم البري على قطاع غزة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

تضرر أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية في غزة في كانون الثاني/يناير

خلال كانون الثاني/يناير، تضررت في قطاع غزة أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية جراء القصف الإسرائيلي التدميري، ومنذ بداية العدوان دمر الاحتلال ٧٠,٠٠٠ وحدة كلياً، بينما تضررت أكثر من ٢٦٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، منها ٧٠,٠٠٠ باتت غير صالحة للسكن.

١٢٣٦ حالة اعتقال في محافظات الضفة

بلغت حالات الاعتقال هذا الشهر في الضفة الغربية ١٢٣٦، وكانت أعلى نسبة في القدس المحتلة إذ بلغت ٣٠٩ حالات، تلتها محافظة الخليل بـ ٢٢٠ حالة، و١٥٠ في طولكرم، و١٣٤ في رام الله والبيرة، و١٢٨ في نابلس، و١٠٣ في جنين، و١٩٢ في المحافظات الأخرى. ولم تُنشر إحصاءات دقيقة عن عدد الأسرى والمعتقلين من محافظات قطاع غزة بسبب الأوضاع الميدانية، وصعوبة توثيق حالات الاعتقال من طرف المؤسسات الحقوقية، وانقطاع الاتصالات والإنترنت.

وفي الضفة الغربية وصلت حصيلة الاعتقالات بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر، حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، إلى ٦٨٧٠ حالة اعتقال، شملت ٢١٥ من النساء، وأكثر من ٤٠٠ طفل. كما اعتقل الاحتلال ٥٢ صحافياً، أبقى على ٣٧ في قيد الاعتقال بينهم صحافيتان. ومن ضمن المعتقلين ٣ فتية أُفرج عنهم في صفقات التبادل التي تمت خلال تشرين الثاني/نوفمبر مع فصائل المقاومة في غزة.

وبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة ٧ شهداء، أحدهم لم يتم الكشف عن هويته. وهناك معتقلون من غزة استشهدوا وأعدموا داخل معسكرات الاحتلال ولم يتم الكشف عن هويتهم وظروف استشهادهم. وصادق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مجدداً على سريان اللوائح التي تحرم معتقلي غزة من لقاء المحامين، لمدة تصل إلى ١٨٠ يوماً.

مقتل ٤ إسرائيليّين في الضفة في ٥٣٨ عملاً مقاوماً

شهدت الضفة الغربية خلال الشهر الحالي ٥٣٨ عملاً مقاوماً، قُتل خلالها ٤ إسرائيليّين وأصيب ٣٧ بجروح.

وخلال كانون الثاني/يناير فجرت المقاومة عبوة ناسفة في وحدة خاصة لجيش الاحتلال، في حي الجابريات في جنين، أسفرت عن مقتل مجنّدة، فضلاً عن إصابة ٣ جنود وضباط من وحدة "ماجلان"، بينهم حالتان صُنفتا بأنهما خطرتان.

كما تسلل ٣ مقاومين إلى مستعمرة أدورا المقامة على أراضي ترقومياً غربي الخليل، ونفذوا عملية اقتحام وإطلاق نار أسفرت عن إصابة مستوطن، واستشهاد المقاومين، وثلاثتهم أبناء عمومة. كما نفذ شابان من بلدة بني نعيم في الخليل، عملية دهس وطعن مزدوجة، في رعنانا شمالي تل أبيب في الداخل المحتل، أسفرت عن مقتل مستوطنين اثنين وجرح ٢٠ آخرين، بينهم من هم جروحهم خطيرة. وجرّت أيضاً عملية دهس استهدفت جنود الاحتلال في حيفا، أسفرت عن مقتل جندي إسرائيلي واستشهاد المنفذ.

وبالإجمال، رُصد خلال هذا الشهر ٥٣٨ عملاً مقاوماً توزعت على النحو التالي: ٢٤٩ مواجهة؛ ٨٢ إلقاء أو زرعاً لعبوة ناسفة؛ ٧٠ إطلاق نار؛ ٦٠ اشتباكاً مسلحاً؛ ٣٧ تظاهرة؛ ١٧ تصدياً لمستوطنين؛ ١٠ عمليات إعطاب لآليات عسكرية؛ ٩ عمليات إلقاء لزجاجات حارقة؛ عمليتا طعن أو محاولة طعن؛ عمليتا دهس أو محاولة دهس.

١١٧٣ اقتحاماً للضفة، و١٥٩٣ اعتداء

سُجل خلال كانون الثاني/يناير ١٥٩٣ اعتداء إسرائيليّاً و١١٧٣ اقتحاماً لمدن وبلدات ومخيمات في الضفة الغربية. وتوزعت الاقتحامات على النحو التالي: ٢١٧ في نابلس؛ ١٧٨ في رام الله؛ ١٦٦ في جنين؛ ١٥١ في الخليل؛ ١١٨ في بيت لحم؛ ٨٦ في قلقيلية؛ ٨٥ في طولكرم؛ ٨٣ في سلفيت؛ ٣٢ في أريحا والأغوار؛ ٢٩ في القدس؛ ٢٨ في طوباس والأغوار الشمالية.

كما شهدت الضفة الغربية ٤٣ إغلاقاً، ٢٠ منها في الخليل، و١١ في رام الله والبيرة. وكذلك اقتحم ٣٤٠٤ مستوطنين المسجد الأقصى خلال هذا الشهر، بحراسة شرطة الاحتلال. ونفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين ١٥٩٣ اعتداء، خلال كانون الثاني/يناير: ١٤٠٧ نفذها جيش الاحتلال، و١٨٦ نفذها المستوطنون. وشهدت محافظة الخليل العدد الأكبر من الاعتداءات، تلتها محافظة القدس، ثم محافظة نابلس.

وصعد الاحتلال من حواجزه العسكرية، إذ وصل عددها إلى ١٤٣٠ حاجزاً أغلبها في القدس، تليها نابلس، ثم أريحا والأغوار، فرام الله والبيرة. كما صعد من نشر حواجزه العسكرية التي بلغت ١٤٣٠ حاجزاً، نُشر معظمها في القدس، تليها نابلس، ثم أريحا والأغوار، فرام الله والبيرة. وهدم جيش الاحتلال خلال هذا الشهر ٦٢ منشأة، بينها ٢٢ مسكناً أهلاً، ومسكنان غير أهليّين، و١٦ منشأة زراعية وغيرها، وتركزت عمليات الهدم في محافظات طولكرم، ثم الخليل، فالقدس، وقلقيلية، ونابلس.

وأصدر الاحتلال في الفترة ذاتها ٢٦ إخطاراً لهدم منشآت تركزت في محافظات القدس المحتلة ونابلس والخليل.

”العدل الدولية“ تطالب إسرائيل بتدابير موقته، ولا تدعو إلى وقف الحرب

طلبت محكمة العدل الدولية في ٢٦ كانون الثاني/يناير بضرورة أن تفعل إسرائيل في قطاع غزة، ما في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تتضمنها المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وخصوصاً الأعمال المتعلقة بـ”قتل أعضاء من جماعة، أو إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطر بهم، أو إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلياً أو جزئياً.“ وأعلنت رئيسة المحكمة جون دوناھيو قرارها بشأن التدابير الموقته التي طلبتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل لتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة، وشملت التدابير الموقته التي أصدرتها المحكمة اتخاذ إسرائيل ما يلزم لمنع ”فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.“

وأكدت دوناھيو، أن على إسرائيل ضمان عدم قيام قواتها بأي من تلك الأعمال المذكورة سابقاً، وأن تتخذ إجراءات لمنع ومعاقبة المشاركين في التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالفلسطينيين.

وأضافت أن على إسرائيل اتخاذ ”إجراءات فورية وفاعلة“ للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي ثمة حاجة ماسة إليها من أجل معالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة. وعلى إسرائيل أيضاً أن تتخذ تدابير فاعلة لمنع إتلاف الأدلة المتعلقة بالادعاءات في نطاق المادة الثانية والثالثة من الاتفاقية. كما طلبت المحكمة من إسرائيل أن تقدم تقريراً لها بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال شهر من صدوره.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، وأعرب عن ثقته بأن الأطراف كلها ستمثل على النحو الواجب للأمر الصادر عنها.

ودعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إسرائيل إلى تطبيق أوامر محكمة العدل الدولية بشكل كامل، فيما يتعلق باتفاقية منع الإبادة الجماعية، كما دعا الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتوقع سيريل رامافوزا رئيس جنوب أفريقيا، من إسرائيل الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية، وأن تتخذ تدابير لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين في غزة. وأضاف أن شعب جنوب أفريقيا لن يقف متفرجاً على جرائم تُرتكب في حق شعب آخر، ”ونؤمن بقوة أنه بعد قرار محكمة العدل لا بد من تنسيق الجهود لوقف إطلاق النار.“

وقالت جنوب أفريقيا على لسان وزارة خارجيتها إن ”اليوم يمثل انتصاراً حاسماً لسيادة القانون الدولي، ومنعظاً مهماً في السعي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.“

ووصف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تهمة الإبادة الجماعية الموجهة إلى إسرائيل في محكمة العدل الدولية بـ”المشينة“. وأضاف أن إسرائيل ستفعل كل ما هو ضروري للدفاع عن

نفسها، مشيراً إلى ما سمّاه "محاولة دنيئة لحرمان إسرائيل من هذا الحقّ الأساسي، وأنها تمييز صارخ ضد الدولة اليهودية، وقد تم رفضها."

أمّا المتحدث باسم الخارجية الأميركية فقال بعد صدور القرار: "ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة، ونشير إلى أن المحكمة لم تتوصل في حكمها إلى قرار بشأن الإبادة الجماعية، أو تدعو إلى وقف إطلاق النار."

وأكد وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي في كلمة متلفزة، أن القرار "مصيري لمحكمة العدل الدولية، ويذكر العالم بأن لا دولة فوق القانون، وأن العدل يسري على الجميع، ويضع حداً لثقافة الإجرام والإفلات من العقاب لإسرائيل، والتي تمثلت بعقود من الاحتلال والتطهير العرقي والاضطهاد والفصل العنصري."

ورحبت حركة "حماس" بقرار المحكمة، ودعت المجتمع الدولي إلى مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات المحكمة، ووقف ما وصفته بأنه "إبادة جماعية" مستمرة في حقّ الفلسطينيين. وأكد الاتحاد الأوروبي أنه يتوقع تنفيذاً "كاملاً وفورياً" لقرار محكمة العدل الدولية الذي طلبت فيه من إسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة.

مؤتمر اليمين المتطرف يدعو إلى إعادة الاستيطان في غزة

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، تجمّع في القدس مئات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين لحضور مؤتمر نظّمته حركة "نحالا" اليمينية الاستيطانية المتطرفة، ويدعو إلى إعادة بناء المستعمرات في غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت القناة الثانية عشرة الإسرائيلية أن ١٢ وزيراً من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، إلى جانب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، حضروا المؤتمر. وقال سموتريتش إن عدداً كبيراً من الأطفال الذين تم إجلاؤهم من المستعمرات في غزة عادوا إلى القتال كجنود في الحرب ضد "حماس"، مشيراً إلى أنه في الماضي وقف ضد قرار الحكومة إخلاء المستعمرات اليهودية في غزة من المستوطنين.

وقال بن غفير أنه اعترض على إخلاء المستعمرات اليهودية في غزة، وحذّر من أن ذلك سيجلب "صواريخ على سديروت" و"صواريخ على عسقلان".

وانتقد رئيس المعارضة يئير لبيد صمت نتنياهو عن مشاركة وزراء وأعضاء كنيست من حزبه في المؤتمر، وقال إن هذا المؤتمر يسيء إلى علاقات إسرائيل الخارجية، ويُلْمح إلى أنها تخطط لترحيل السكان الفلسطينيين. واتهم الحكومة بأنها لا تملك أي استراتيجية لليوم التالي على انتهاء الحرب في قطاع غزة، فكل ما يهيم نتنياهو هو بقاؤه السياسي.

ووصف البيت الأبيض الدعوات المنادية بعودة الاستيطان غير القانوني إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بأنها "غير مسؤولة ومتهورة واستفزازية"، موضحاً أن هذه الخطابات "لا تتوافق مع تصريحه برفض أي انكماش في أراضي غزة".

وذكر المتحدث عن مجلس الأمن القومي الأميركي أن بعض الخطابات التي دارت في المؤتمر كان "غير مسؤولة ومتهورة واستفزازية".

الأونروا تحذر من خطر المجاعة في شمالي غزة

قالت وكالة الأونروا إن خطر المجاعة في شمالي قطاع غزة يتفاقم في ظل قلة المساعدات، وحذرت من توقف عملياتها بحلول نهاية شباط/فبراير. وأضافت الوكالة أن الحاجات الإنسانية الهائلة لأكثر من مليوني شخص في غزة تواجه خطر التفاقم، وذلك بعد قرار ١٦ دولة تعليق دعمها.

وأكدت في بيان لها أن من الصعب نجاة سكان غزة من الأزمة من دون مساعدة الأونروا. وفي استمرار للضغوط الإسرائيلية على الوكالة، قال وزير جيش الاحتلال يوآف غالانت: "إن الأونروا فقدت شرعية وجودها بشكلها الحالي"، مضيفاً أمام وفد من سفراء الأمم المتحدة أنه تم استثمار التمويل الدولي للوكالة في تعزيز البنى التحتية الإرهابية ودفع رواتب الإرهابيين، وهذا بحسب زعمه.

وبعد اتهامات من إسرائيل لعدد من الموظفين في الأونروا، علّقت ١٦ دولة، وفي مقدمها الولايات المتحدة، تمويلها للوكالة، في خطوة لقيت رفضاً فلسطينياً ودولياً واسعاً.

وقالت تمارا الرفاعي، المتحدثة باسم الأونروا، لوكالة الصحافة الفرنسية إن "من المهم للغاية بالنسبة إلينا أن نجري تحقيقاً مستقلاً في هذه الأمور المحددة في الحالات الفردية التي لفتت إسرائيل انتباهنا إليها". وأضافت: "لدينا ٣٣,٠٠٠ موظف، جميعهم تقريباً يعملون بجد وملتزمون جداً، وعملوا في الوكالة لسنوات طويلة."

وأشارت الرفاعي إلى أن الأونروا تسلمت ادعاءات من الحكومة الإسرائيلية بشأن ١٢ اسماً في غزة، "وكان علينا التحقق من هذه الأسماء في سجلات المنظمة التي تضم ١٣,٠٠٠ موظف في غزة، وتم التمكن من مطابقة ٨ من هذه الأسماء."

ولفتت إلى أن "تجميد الدول مساهماتها التمويلية للأونروا أمر مدمر للغاية"، موضحة أن الوكالة تقدم الملاجئ والمساعدات الغذائية والطبية والمياه النظيفة لنحو مليوني شخص في غزة.

قمة ثلاثية في العقبة تؤكد تصديها لخطط التهجير

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس والملك الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، تصديهم لأي خطط إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة إدانتها دولياً والتصدي لها.

وجدد الزعماء الثلاثة خلال قمة العقبة، في ١٠ كانون الثاني/يناير، رفضهم الكامل لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وللفضل بين غزة والضفة الغربية اللتين تشكلان امتداداً للدولة الفلسطينية الواحدة.

وحذروا من محاولات إعادة احتلال أجزاء من غزة أو إقامة "مناطق آمنة" فيها، مؤكدين ضرورة تمكين أهالي غزة من العودة إلى بيوتهم.

وأكد المجتمعون ضرورة الاستمرار في الضغط لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وحماية المدنيين العزل، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى القطاع بشكل دائم وكاف.

ونَبَّهوا إلى أن ما يجري في الضفة الغربية من أعمال عدائية يقوم بها المستوطنون المتطرفون، والانتهاكات للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، أمور قد تؤدي إلى خروج الوضع في الضفة عن السيطرة، وتفجر الأوضاع في المنطقة.

تحذيرات من تفشي الأوبئة في معتقلات الاحتلال

حذر نادي الأسير من مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة بين صفوف الأسرى في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في ضوء العديد من المعطيات التي تشير إلى انتشار بعض الأمراض، وتحديدًا الأمراض الجلدية، وهذا وفقاً لرواية الأسرى.

وأكد النادي أن جملة الإجراءات التنكيلية التي تواصل إدارة سجون الاحتلال تنفيذها في حقّ الأسرى بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إلى جانب عمليات التعذيب الممنهجة التي أدت إلى التسبب بإصابات بين صفوف الأسرى، والتي تصاعدت بشكل غير مسبوق، ساهمت في تفاقم أوضاع الأسرى الصحية بصورة عامة، وانتشار بعض الأمراض بين صفوفهم، وأن أبرز هذه الإجراءات مسّت واقع الظروف الاعتقالية بشكل جذري.

شباط/فبراير ٢٠٢٤

أكثر من ٣٠٠٠ شهيد في غزة والمجاعة تفتك بالأطفال، و٣٥ في الضفة

واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، خلال شباط/فبراير، عدوانه الدموي على قطاع غزة، إذ استشهد ٣٢٧٢ فلسطينياً أغلبيتهم من النساء والأطفال، بينما باتت المجاعة تفتك بالأطفال في شمالي قطاع غزة جزاءً الحصار الإسرائيلي ومنع دخول المساعدات.

وارتفع عدد المجازر في القطاع خلال ١٤٦ يوماً منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٢٤، إلى ٢٦٨١ مجزرة ضد العائلات والمدنيين والنازحين، راح ضحيتها ما يزيد على ٣٠,٤١٠ شهداء، نحو ٧٤٪ منهم من النساء والأطفال والمسنّين، وأكثر من ٧٠٠٠ في عداد المفقودين.

كما جرى إبادة ما يزيد على ٥٠ عائلة بالكامل، مُسحت من السجل المدني، بينما فقدت ٣١٢ عائلة أكثر من ١٠ شهداء من الأسرة الواحدة ذاتها.

وفي أحدث إحصاء تفصيلي لهذا الشهر، وصل عدد الشهداء منذ بدء العدوان الإسرائيلي إلى ٣٠,١٣٩ شهيداً، بينهم ١٣,٢٣٠ طفلاً، و٨٣٠٠ امرأة، و٣٤٠ من الطواقم الطبية، و٤٧ من جهاز الدفاع المدني، و١٣٢ صحافياً، و٢٠٩ من الكادر التعليمي، و٤٠٧٣ طالباً من مختلف المراحل التعليمية.

ووقعت أكثر المجازر دموية في ٢٩ شباط/فبراير، حين استشهد أكثر من ١١٢ فلسطينياً، وأصيب نحو ٨٠٠ آخرين فيما يُعرف بـ "مجزرة الطحين" شمالي قطاع غزة، وذلك بعد استهداف جيش الاحتلال لمواطنين تجمعوا للحصول على مساعدات عند دوار النابلسي الذي يقع قرب شارع الرشيد (البحر). وعدد الشهداء ليس نهائياً، إذ إن جثثاً كانت لا تزال ملقاة على الأرض ويصعب الوصول إليها، بسبب

قربها من تجمّع عسكري إسرائيلي، فضلاً عن أن جرافات الاحتلال عملت على جرف عدد كبير من جثامين الشهداء الذين قضاوا في المجزرة. ويعاني شمالي القطاع مجاعة في ظل الحصار الإسرائيلي، مع توالي الأنباء عن وفاة أطفال جرّاء الجفاف وسوء التغذية. فقد ارتفع عدد الأطفال الرضّع الذين توفوا جوعاً في قطاع غزة إلى ١٠ أطفال حتى نهاية شباط/فبراير.

وقال رئيس قسم العناية والحضانة في مستشفى كمال عدوان أحمد الكحلوت: "إن الأطفال الذين توفوا عانوا حالة متقدمة من الجفاف وسوء التغذية".

وأشارت التقارير إلى ارتفاع في حالات فقر الدم بين النساء الحوامل في عيادة مشروع الأمل في دير البلح، كما ظهرت علامات سوء التغذية على ٢١٪ من أصل ٤١٦ امرأة من النساء الحوامل اللواتي ذهبن إلى العيادة في الفترة الواقعة بين ٥ و٢٤ شباط/فبراير. ونجمت علامات سوء التغذية "عن نقص البروتين والحديد والمغذيات الدقيقة الأخرى، والتي يمكن أن تزيد في خطر حدوث نزيف ما بعد الولادة الذي يهدد الحياة، وفي حدوث ولادات مبكرة، فضلاً عن ولادة أطفال يعانون انخفاضاً في الوزن".

وأمام مجلس الأمن الدولي، حذر مسؤولان بارزان في الأمم المتحدة من أن آلاف المدنيين في قطاع غزة يواجهون خطر الموت جوعاً. وقال مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إن ما لا يقل عن ٥٧٦,٠٠٠ شخص في غزة، أو ربع السكان، هم على بعد خطوة واحدة من المجاعة. وأكد أن واحداً بين ٦ أطفال دون سن الثانية في شمالي غزة يعاني سوء التغذية الحاد، بينما يعتمد جميع سكان القطاع تقريباً على المساعدات الغذائية الإنسانية غير الكافية على الإطلاق للبقاء في قيد الحياة. كما أفاد نائب مدير برنامج الغذاء العالمي كارل سكاو، بأن غزة تشهد أسوأ مستوى من سوء تغذية الأطفال في أي مكان في العالم، مضيفاً أنه إذا لم يتغير شيء، فإن المجاعة وشيكة الحدوث في شمالي غزة. ولفت إلى أنه من دون وصول أمن وواسع النطاق إلى المساعدات، لا يمكن لعمال الإغاثة القيام بعملهم على المنحى المطلوب لمواجهة الأزمة الإنسانية الحادة التي تعصف بغزة.

وفي تصريحات أخرى قال مدير الأونروا فيليب لازاريني، إن هذا الشهر شهد انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ في المساعدات التي تدخل إلى غزة مقارنة بكانون الثاني/يناير الماضي.

وأكد نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ماوريتسيو مارتينا، أن من المرجح أن ينهار الإنتاج الزراعي في الشمال بحلول أيار/مايو المقبل، الأمر الذي يزيد في خطر المجاعة.

وأشار إلى تضرر نحو ٤٦٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، في حين أن ٩٧٪ من المياه الجوفية لم تعد صالحة للاستهلاك البشري.

وفي سياق متصل بجرائم الاحتلال الصهيوني، وثّق المركز الفلسطيني للتنمية والحريات والإعلامية (مدى) خلال هذا الشهر، تواصل الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة مع استمرار الحرب على قطاع غزة.

وأشار إلى استهداف ١٠ صحافيين بالقتل المباشر في القطاع، وأن عمليات القتل شكلت ٢١٪ من مجمل الانتهاكات المرتكبة.

وتتبّع المركز ١٢ اعتداءً جسدياً ضد الصحافيين، ٣ منها في قطاع غزة حيث استهدفت قوات الاحتلال مراسل قناة "الجزيرة" إسماعيل أبو عمر ومصور القناة أحمد مطر جنوبي قطاع غزة بطائرة

مسيّرة، الأمر الذي أدى إلى إصابتهم، وإلى بتر قدم المراسل أبو عمر، كما أصيب الصحافي عبد الله الحاج جزاء استهدافه بطائرة استطلاع.

واستشهد في الضفة الغربية، خلال شباط/فبراير، ٣٥ فلسطينياً، بينهم ٥ أطفال دون الـ ١٨، و٣ أسرى في معتقلات الاحتلال، وتوزع الشهداء وفق المحافظات على النحو التالي: ٦ في طولكرم؛ ٦ في نابلس؛ ٥ في القدس؛ ٤ في جنين؛ ٤ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ٣ في الخليل؛ ٢ في بيت لحم؛ ٢ في قلقيلية؛ ٢ في رام الله والبيرة، ١ في الداخل المحتل.

نحو ١٤,٠٠٠ جريح في غزة، و١٦٩ في الضفة

جرح هذا الشهر في قطاع غزة نحو ١٤,٠٠٠ فلسطيني جزاء الغارات والقصف الإسرائيلي، وارتفع عدد المصابين منذ بداية العدوان إلى أكثر من ٧١,٧٠٠، نحو ٧٥٪ منهم من النساء والأطفال، و٧٢٥٩ من الطلبة من مختلف المراحل التعليمية

أمّا في الضفة الغربية فأصيب ١٦٩ فلسطينياً: ٣٩ في نابلس؛ ٣١ في الخليل؛ ٢٩ في جنين؛ ١٥ في رام الله والبيرة؛ ١٤ في طولكرم؛ ١٠ في قلقيلية؛ ٨ في القدس؛ ٨ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ٥ في أريحا والأغوار؛ ٤ في بيت لحم؛ ٤ في سلفيت؛ ٢ في الداخل المحتل.

تدمير ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في غزة

دمّر الاحتلال خلال شباط/فبراير وفق إحصاءات أولية نحو ٣٠,٠٠٠ وحدة وأصابها بأضرار متفاوتة، ومنذ بداية العدوان طال التدمير ٧٠,٠٠٠ وحدة سكنية بشكل كلي، و٢٩٠,٠٠٠ وحدة بصورة جزئية باتت غير صالحة للسكن. كما أخرج العدوان عن الخدمة ٣١ مستشفى، و٥٣ مركزاً صحياً.

وببغ ما دمّر جيش الاحتلال في قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ ما مجموعه ١٦٠ مقراً حكومياً، و١٠٠ مدرسة وجامعة (بشكل كلي)، و٣٠٥ مدارس وجامعات (بشكل جزئي)، و٢١١ مسجداً بشكل كلي، و٢٨١ مسجداً بصورة جزئية. وتعرضت للتدمير والاستهداف أيضاً ٣ كنائس.

كما استهدفت قوات الاحتلال ١٥٢ مؤسسة صحية بشكل جزئي، ودمرت ١٢٤ مركبة إسعاف، علاوة على تدمير ١٦٩ مؤسسة إعلامية ومقراً صحافياً، أكثر من ٨٥ منها دُمرت كلياً.

وحتى نهاية شباط/فبراير، ألقت قوات الاحتلال نحو ٧٠,٠٠٠ طن من المتفجرات على قطاع غزة، ودمرت ٢٠٠ موقع أثري وتراثي.

مقتل ٢٤٢ جندياً إسرائيلياً منذ العدوان البري على غزة

أعلن جيش الاحتلال في نهاية شباط/فبراير ارتفاع عدد قتلاه إلى ٢٤٢ جندياً منذ بدء العدوان البري على قطاع غزة، و٧٢٦٢ جريحاً، بينما وصلت الحصيلة منذ بداية العدوان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٥٨٥ قتيلاً.

ووفق أرقام جيش الاحتلال، فقد قُتل منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حتى نهاية شباط/فبراير،

١١٩٧ إسرائيلياً، وجُرح ١٤,٣٧٨، وما زال ١٣٤ جندياً ومستوطناً في قبضة فصائل المقاومة في قطاع غزة.

لكن بيانات الناطقين باسم فصائل المقاومة الفلسطينية وأشرطتها المصورة التي تعرضها، تشير إلى أرقام أعلى من الخسائر التي يعلنها جيش الاحتلال، والتي يتكبرها في المواجهات المسلحة في مناطق قطاع غزة.

وبحسب تقارير محلية، دمرت فصائل المقاومة ما يزيد على ١١٧٩ من الآليات العسكرية منها دبابات وجرافات وناقلات جند دُمرت جزئياً أو كلياً منذ بداية التوغل البري. كما استهدفت أجنحة الفصائل المسلحة ما يزيد على ١٩١ من تحشدات وتجمعات جنود الاحتلال، وأكثر من ٢٨٤ قوة راجلة، و٢٧ طائرة استطلاع، و٨ مروحيات عسكرية، وما يزيد على ١٢٠ استهدفاً لمدن وبلدات ومستعمرات ومعسكرات بمقدوقات صاروخية.

١٠٣١ اقتحاماً للضفة

وُثقت في هذا الشهر ١٠٣١ عملية اقتحام لمدن وبلدات ومخيمات في الضفة الغربية، توزعت على النحو التالي: ٢٠٢ في نابلس؛ ١٧٣ في رام الله والبيرة؛ ١٤٠ في جنين؛ ١٢٧ في الخليل؛ ٨٣ في بيت لحم؛ ٨١ في قلقيلية؛ ٦٧ في طولكرم؛ ٦٧ في سلفيت؛ ٣٧ في أريحا والأغوار؛ ٣٤ في القدس؛ ٢٠ في طوباس والأغوار الشمالية.

وشهدت الضفة الغربية ٤٤ إغلاقاً، ووصل عدد الحواجز الثابتة والموقفة في عدة مناطق من الضفة الغربية إلى ١٢٠٤ حواجز.

وخلال هذا الشهر، اقتحم ٢٨٦٥ مستوطناً المسجد الأقصى المبارك، بحراسة شرطة الاحتلال. وطوال شباط/فبراير، نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين ١١٩٥ اعتداء: ١٠٦٦ نفذها جيش الاحتلال، و١٢٩ نفذها المستوطنون الذين اقتلعوا ١٠٠٢ شجرة، بينها ٦٩٢ شجرة زيتون.

واستولى الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين، أبرزها ٢٦٤٠ دونماً من أراضي برية القدس لإحداث تواصل جغرافي بين مستعمرتي معاليه أدوميم وكيدار.

٨١٢ حالة اعتقال في الضفة

سُجلت في شباط/فبراير ٨١٢ حالة اعتقال في الضفة توزعت في المحافظات على النحو التالي: ١٧٠ في الخليل؛ ١٢٢ في رام الله والبيرة؛ ١١٩ في جنين؛ ٩١ في نابلس؛ ٨٠ في القدس؛ ٦٥ في بيت لحم؛ ٦٢ في قلقيلية؛ ٣٨ في أريحا والأغوار؛ ٣٢ في طولكرم؛ ١٨ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ١٥ في سلفيت.

وشملت الاعتقالات منذ بداية العدوان من جرى اعتقالهم من منازلهم، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا إلى تسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن احتجزوا كرهائن.

وطالبت مؤسسات الأسرى بفتح تحقيق دولي في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي

داخل المعتقلات، في ضوء تصاعد الإفادات والشهادات بشأن تعرّض بعض المعتقلين والمعتقلات لاعتداءات جنسية، وخصوصاً المعتقلين من قطاع غزة.

٣١ هدماً لمنشآت في الضفة الغربية

نفذ جيش الاحتلال خلال شباط/فبراير، ٣١ عملية هدم طالت ٥١ منشأة منها ١٨ مسكناً أهلاً، و١٦ غير أهلة، و١٥ منشأة زراعية. وتركزت عمليات الهدم في محافظات القدس وبيت لحم والخليل. كما أصدرت سلطات الاحتلال ٣٤ إخطاراً لهدم منشآت تركّزت في محافظات: قلقيلية، وأريحا والأغوار، والقدس المحتلة، وبيت لحم.

مقتل ٥ إسرائيليين في الضفة في ٤٠١ عمل مقاوم

أسفرت عمليات المقاومة خلال شباط/فبراير عن مقتل ٥ جنود ومستوطنين في عدة عمليات قرب عسقلان، وفي منطقة الخان الأحمر في القدس، وعند مدخل مستعمرة "عيلي" بين نابلس ورام الله والبييرة. كما أصيب ١٧ إسرائيلياً بجروح، وذلك في ٤٠١ عمل مقاوم توزعت جغرافياً على النحو التالي: ٨٣ في جنين؛ ٧٦ في نابلس؛ ٥٤ في رام الله والبييرة؛ ٣٦ في الخليل؛ ٣٢ في قلقيلية؛ ٣١ في القدس؛ ٢٨ في بيت لحم؛ ٢٧ في طولكرم؛ ٢٣ في طوباس والأغوار الشمالية؛ ٨ في سلفيت؛ ٣ في أريحا والأغوار.

استقالة حكومة اشتية

في ٢٠ شباط/فبراير، وضع رئيس الحكومة محمد اشتية استقالة حكومته تحت تصرف الرئيس محمود عباس، وتقدم بها خطياً بعد ستة أيام. وأوضح اشتية في مستهل جلسة للحكومة في رام الله: "أن هذا القرار يأتي في ضوء المستجدات السياسية، والأمنية، والاقتصادية المتعلقة بالعدوان على أهلنا في قطاع غزة، والتصعيد غير المسبوق في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس". وقال مراقبون إن استقالة حكومة اشتية ليست بمعزل عن الضغوط الأميركية والأوروبية، وتأتي في سياق إفرازات العدوان الإسرائيلي على غزة.

الكنيست يرفض "الاعتراف الأحادي" بدولة فلسطينية

في ٢١ شباط/فبراير، أجمع الكنيست بأغلبية ساحقة، على قرار حكومة نتنياهو اليمينية رفض الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية. وأكد الكنيست في موقعه الإلكتروني أن ٩٩ عضواً صوتوا لمصلحة القرار من أصل ١٢٠، في مقابل ٩ فقط ضده.

وأضاف أن "إسرائيل ترفض بشكل قاطع الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين. والتسوية لن تكون إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ومن دون شروط مسبقة."

وقال بنيامين نتنياهو بعد التصويت: "لا أتذكر العديد من عمليات التصويت التي صوّت فيها الكنيست بأغلبية ٩٩ من أصل ١٢٠، وإن فرض إقامة دولة فلسطينية ليس فقط لن يحقق السلام، بل سيعرّض دولة إسرائيل للخطر".
كما أعلن رئيس المعارضة يئير لبيد: "لقد صوّتت أنا وحزبي لمصلحة هذا الاقتراح، لأنني وحزبي ضد الإجراءات الأحادية الجانب".

"العدل الدولية" تتداول التبعات القانونية الناجمة عن الاحتلال

في ١٩ شباط/فبراير، استهلّت محكمة العدل الدولية في لاهاي، جلسات علنية بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتأتي جلسات الاستماع في سياق طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الحصول على رأي استشاري من العدل الدولية بشأن آثار الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ أكثر من ٥٧ عاماً، واستمرت هذه الجلسات ستة أيام بين ١٩ و٢٦ شباط/فبراير.

واستمعت المحكمة خلال الجلسات إلى إحاطات من ٥٢ دولة، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ المحكمة، علاوة على إحاطات من الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وهذه هي المرة الثانية التي تطلب فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية، المعروفة أيضاً باسم المحكمة العالمية، إصدار رأي استشاري يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

حركة مقاطعة إسرائيل – BDS بحث في الطرق والقيم والتأثير

عمرو سعد الدين

٣٨٣ صفحة ١٦ دولاراً